العرب
الأربعاء 2021/11/10
السنة 44 العدد 12236

توافق غربي على تحميل بيلاروس مسؤولية تدفق المهاجرين

ألمانيا تطالب الاتحاد الأوروبي بدعم بولندا لحل معضلة اللاجئين

يتصاعد التوتر على الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي مع بيلاروس على خلفية تفاقم أزمة المهاجرين. وتندد دول أوروبية والولايات المتحدة بسياسة بيلاروس التي تستخدم اللاجئين ورقة سياسية ردا على العقوبات الأوروبية ضدها.

الأسلاك الشائكة حل مؤقت لا يحمي الحدود

برلين - تشهد الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي تصعيدا في التوتر على خلفية أزمة تدفق اللاجئين على الحدود مع بيلاروس، التي تتهمها كل من بروكسل وواشنطن بـ"التلاعب" بالمهاجرين لأهداف سياسية، فيما دان الحلف الأطلسي "تكتيكا هجينا".

وتحض ألمانيا الاتحاد الأوروبي على تشكيل "جبهة موحدة" في وجه أزمة الهجرة، وطالبت المفوضية الأوروبية بـ"اتخاذ إجراءات" للحد من تدفق المهاجرين من بيلاروس إلى جارتها بولندا العضو في الاتحاد الأوروبي، والتي تحظى بدعم كبير من ألمانيا في هذا الملف، رغم الخلاف في ملفات أخرى تتعلق بالقيم الأوروبية.

وتعتبر ألمانيا المقصد الرئيسي للمهاجرين، حيث دخل البلاد حتى الآن هذا العام بشكل غير شرعي 8833 شخصا عبر بيلاروس حسبما ذكرت الشرطة الاتحادية.

وأعرب هورست زيهوفر وزير الداخلية في حكومة تسيير الأعمال في ألمانيا عن اعتقاده بأن ألمانيا وبولندا لا يمكنهما التغلب على هذا الموقف بمفردهما.

ماتوش مورافيتسكي

استقرار وأمن الاتحاد الأوروبي برمته على المحك اليوم

وقال زيهوفر في تصريحات لصحيفة "بيلد" الألمانية الصادرة الثلاثاء، إنه يرى أن بولندا تصرفت حتى الآن على نحو صحيح، وأضاف "إننا بحاجة إلى تأمين بنائي للحدود، ويجب علينا أن ندعم البولنديين في هذا الشأن بشكل علني".

وتابع "لا يمكننا أن ننتقد البولنديين لأنهم يحمون الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بالوسائل المسموح بها، ولا أعني بالطبع باستخدام الأسلحة النارية ولكن باستخدام الخيارات الأخرى الموجودة".

وتعرضت بولندا لانتقادات بسبب صد المهاجرين واللاجئين على حدودها، ببناء سياج من الأسلاك الشائكة للتعامل مع أعداد كبيرة من الأشخاص وصلوا في الآونة الأخيرة.

ويجد هؤلاء الأشخاص أنفسهم عالقين في غابات بولندا، نظرا لطرد بولندا لهم ورفض بيلاروس السماح لهم بالعودة. وقد مات العديد منهم بسبب انخفاض درجات الحرارة.

ويقول نشطاء إن المهاجرين والكثير منهم، شبانا ونساء وأطفالا، يُستخدمون كقطع في لعبة سياسية بين بيلاروس وجيرانها.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو يثير هذا التدفق من المهاجرين انتقاما من عقوبات الاتحاد.

وكانت هذه الإجراءات قد فرضت بعد حملة القمع التي شنها لوكاشينكو على الاحتجاجات الجماهيرية في أعقاب الانتخابات الرئاسية العام الماضي التي فقدت مصداقيتها على نطاق واسع، واعتقال صحافي منشق على متن طائرة تابعة لشركة ريان إير اضطرت للهبوط في منسك.

ويهدد الاتحاد الأوروبي بتشديد العقوبات على بيلاروس، وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين إن الاتحاد الأوروبي سينظر في تمديد العقوبات لتشمل "شركات طيران الدول الثالثة" المشاركة في نقل المهاجرين إلى بيلاروس.

وذكرت المفوضية الأوروبية أنها حثت بولندا مرارا على قبول المساعدات وقالت إن وكالة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي (فرونتيكس) ووكالة اللجوء (إيسو) ووكالة الشرطة (يوروبول) مستعدة جميعها للمساعدة في تسجيل المهاجرين ومعالجة طلبات اللجوء والمساعدة في مكافحة التهريب، لكنها قالت إنه سيتعين على بولندا طلب المساعدة.

وأعرب حلف شمال الأطلسي عن قلقه حيال "التصعيد" على الحدود مع بولندا، وأبدى استعداده "للحفاظ على سلامة وأمن المنطقة".

وحشدت بولندا الآلاف من الجنود على الحدود وأقامت سياجا وأعلنت حال الطوارئ وحظرت على الصحافيين العمل في المنطقة.

وحذر رئيس الوزراء البولندي ماتوش مورافيتسكي الثلاثاء من أن الموجة غير المسبوقة للمهاجرين الذين يحاولون دخول بلاده بطريقة غير قانونية من بيلاروس "تهدد أمن الاتحاد الأوروبي برمته".

وقال مورافيتسكي في تغريدة إن "إغلاق الحدود البولندية من مصلحتنا الوطنية، لكن استقرار وأمن الاتحاد الأوروبي برمته على المحك اليوم".

ورأى أن سياسات الرئيس البيلاروسي لوكاشينكو في التعامل مع ملف المهاجرين بمنزلة "هجوم هجين" يستهدف جميع دول الاتحاد.

وأضاف "لن نخاف، وسندافع عن السلام في أوروبا مع شركائنا من الناتو (خلف شمال الأطلسي) والاتحاد الأوروبي".

ودعت الحكومة البولندية إلى قمة طارئة تزامنا مع نشر 12 ألفا من قوات حرس الحدود في المنطقة التي شهدت محاولات التسلل عبر الحدود.

وأغلقت السلطات البولندية المعبر الحدودي مع بيلاروس في كوجنيتسا صباح الثلاثاء، لوقف تسلل اللاجئين.

وفي غضون ذلك، حركت ليتوانيا قوات في اتجاه الحدود مع بيلاروس استعدادا لمواجهة المزيد من التدفق المحتمل للمهاجرين مع دراسة إمكانية إعلان حالة الطوارئ.

كما حثت الولايات المتحدة رئيس بيلاروس على "الوقف الفوري للحملات التي تتضمن التخطيط للتدفق غير النظامي للمهاجرين والدفع بهم إلى أوروبا عبر حدود بلاده".

وفي المقابل رفض وزير الدفاع البيلاروسي إيفان كوبراكوف الاتهامات بتدبير موجة الهجرة معتبرا أن "لا أساس ولا مبرر لها".

وحذرت بيلاروس بولندا من القيام بـ"استفزازات" على الحدود المشتركة، وأعلنت وزارة الخارجية البيلاروسية في بيان الثلاثاء "نحذر مسبقا الطرف البولندي من اللجوء إلى أي استفزاز لتبرير أعمال حربية جديدة غير مشروعة" ضد المهاجرين الذين وصفتهم بأنهم "أشخاص مستضعفون غير مسلحين بينهم العديد من النساء والأطفال".

وتتهم بيلاروس بولندا بنشر حوالي عشرة آلاف عسكري على الحدود المشتركة دون إخطارها، ما يشكل برأيها "نشاطا عسكريا كثيفا" و"انتهاكا للاتفاقات الثنائية".

ويتجمع حوالي أربعة آلاف مهاجر قرب كوشنيتسا بحسب أجهزة الاستخبارات البولندية. وأظهرت مقاطع فيديو نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي طابورا من الأشخاص، بينهم نساء وأطفال، يسيرون في اتجاه الحدود البولندية في بيلاروس.

وأظهرت مقاطع فيديو أخرى أعدادا كبيرة من المهاجرين يرافقهم رجال مسلحون يرتدون الزي الكاكي.

وفي لقطات أخرى متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي يمكن رؤية حشود من المهاجرين يحاولون اختراق سياج من الأسلاك الشائكة على الحدود، لكن حرس الحدود البولنديين منعوهم من المرور.

وقالت وكالة حرس الحدود البيلاروسية لوسائل إعلام رسمية في وقت سابق إن أكثر من 2000 "لاجئ" تجمعوا أمام الحواجز البولندية.

وأضافت الوكالة أنهم كانوا متجهين إلى الاتحاد الأوروبي "حيث يريدون التقدم بطلب الحماية".

وصرح المتحدث باسم الوزير المكلف بالتنسيق بين الأجهزة الخاصة ستانيسلاف جارين للإذاعة البولندية "تشير تقديراتنا إلى أن هناك ربما 12 إلى 15 ألف مهاجر في بيلاروس".

لكن وزير الداخلية البيلاروسي كوبراكوف أكد أن المهاجرين موجودون على أراضي بيلاروس "بصورة قانونية" وهم لم يرتكبوا "أي انتهاك للقانون".

اتفاق مؤقت بين طالبان باكستان والحكومة يمهد للسلام

إسلام أباد - توصلت باكستان إلى اتفاق مع حركة طالبان المحلية على وقف شامل لإطلاق النار لمدة شهر يمكن تمديده، ويفتح الباب لإمكانية التوصل إلى اتفاق سلام أوسع للمساعدة في إنهاء عنف مستمر منذ سنوات.

وقال وزير الإعلام الباكستاني فؤاد تشودري في بيان إن "حكومة باكستان وحركة طالبان باكستان المحظورة توصلتا إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار"، مضيفا أنه سيتم تمديد وقف إطلاق النار مع تقدم المفاوضات.

وبحسب تغريدات نشرها الوزير على تويتر فإن "السلطات في أفغانستان المجاورة، التي تسيطر عليها طالبان الأفغانية، سهّلت المحادثات".

وأوضح تشودري أن اتفاق وقف إطلاق النار سيكون بموجب دستور باكستان وسيضمن سيادة الدولة.

وبدأت أحدث محادثات بين الحكومة وطالبان باكستان بعد انتصار حركة طالبان الأفغانية في أغسطس الماضي، حيث اجتمع الجانبان عبر الحدود في أفغانستان بمساعدة قادة حركة طالبان الأفغانية.

وحركة طالبان باكستان هي جماعة مستقلة عن طالبان الأفغانية وقاتلت على مدى سنوات من أجل الإطاحة بالحكومة في إسلام أباد وحكم الدولة الواقعة في جنوب آسيا -التي يقطنها 220 مليون نسمة- وفق تفسيرها الخاص للشريعة.

وقتلت الحركة -التي اشتهرت في الغرب بمحاولة قتل التلميذة ملالا يوسف زاي التي فازت بجائزة نوبل لعملها على تعزيز تعليم الفتيات- الآلاف من العسكريين والمدنيين على مر السنين في تفجيرات وهجمات انتحارية.

سلاح طالبان باكستان استراح إلى حين

ومن بين هجماتها هجوم شنته في 2014 على مدرسة يديرها الجيش في بيشاور، قرب الحدود مع أفغانستان، قُتل فيه 149 شخصا من بينهم 132 طفلا.

وكانت هناك محاولات عديدة -لم تكلل بالنجاح- للتوصل إلى اتفاقات سلام في الماضي.

وقالت حركة طالبان باكستان إنها "على استعداد لحوار يؤدي إلى سلام دائم في البلاد". وذكرت أن وقف إطلاق النار سيسري اعتبارا من الثلاثاء وسيستمر حتى التاسع من ديسمبر، ويمكن تمديده باتفاق الطرفين.

وجرى تشكيل لجان خاصة من أجل محاولة وضع خارطة لعملية التفاوض.

وأفادت مصادر بأن الحركة كانت تطالب بالإفراج عن عدد من سجنائها كشرط لمفاوضات الوقف الشامل لإطلاق النار.

ونقلت "بي.بي.سي البشتوية" عن المصادر قولها إن الحكومة الباكستانية كانت تستعد منذ أسبوعين لإرسال وفد إلى أفغانستان للتفاوض مع حركة طالبان باكستان.

وقال قيادي في الحركة في شهر مارس الماضي إن محاولات إجراء المفاوضات بين الحكومة الباكستانية وطالبان باكستان بدأت بواسطة الملا سراج الدين حقاني، ولكنها تعرقلت بسبب التغيرات الأخيرة في أفغانستان.

وكان رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان قال في تصريحات صحافية الشهر الماضي إن حكومته تجري محادثات مع قطاعات من حركة طالبان الباكستانية في إطار "عملية مصالحة".

اعتقال قراصنة إنترنت حول العالم في عملية دولية مشتركة

واشنطن - وجّه تحقيق دولي صفعة ضد قراصنة يزعم أنهم وراء الآلاف من الهجمات الإلكترونية باستخدام برامج الفدية الإلكترونية، والتي شهدت انتشارا كبيرا مؤخرا وتسببت في أضرار جسيمة لشركات ومؤسسات خاصة وحكومية في أنحاء العالم.

واشتركت سبع عشرة دولة في العملية التي أطلق عليها "غولد داست" من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وهولندا وبولندا ورومانيا وكندا، فضلا عن الإنتربول ويوروبول ويوروجست وهي وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي تعنى بالتعاون القضائي.

وأعلنت وزارة العدل الأميركية الاثنين القبض على رجل أوكراني في بولندا يشتبه في أنه وراء هجمات إلكترونية، بما في ذلك هجوم كبير على شركة كاسيا الأميركية للخدمات.

وتعرضت المئات من الشركات في الولايات المتحدة ودول أخرى لهجوم ببرامج الفدية عبر ثغرة أمنية في كاسيا في أوائل يوليو.

وفي الوقت نفسه أعلنت الشرطة الأوروبية ويوروجست عن اعتقال شخصين في رومانيا بزعم استخدامهما نفس برنامج "آر.إيفل" لتنفيذ هجمات إلكترونية.

ويتهم المشتبه بهم بشن حوالي سبعة آلاف هجوم ضد الشركات والمنظمات استخدمت فيها برامج لحجب محتويات أجهزة الكمبيوتر الخاصة بتلك الهيئات حتى يتلقى المهاجمون فدية مقابل إنهاء الحجب. ويزعم أنهم تمكنوا من جني الملايين من اليوروهات.

وكانت الوكالتان التابعتان للاتحاد الأوروبي قد أعلنتا عن اعتقال خمسة أشخاص آخرين في دول أخرى في الأيام السابقة.

وقالت يوروجست إن الهجمات الإلكترونية استهدفت مجموعة واسعة من المؤسسات، بما في ذلك الشركات والحكومات المحلية والمستشفيات والمدارس والجامعات والمحاكم.

وكانت فرق فرنسية وألمانية ورومانية وسويسرية في صميم العملية الأوروبية، وفقا ليوروجست.

وأشارت منظمة الإنتربول إلى عمليات اعتقال أخرى في الكويت وكوريا الجنوبية مرتبطة بتبادل المعلومات الاستخباراتية من خلال العملية.

وقال وزير العدل الأميركي ميريك غارلاند إنه تم دفع ما لا يقل عن 200 مليون دولار كفدية حتى الآن في هجمات باستخدام برنامج "آر.إيفل".

وأضاف غارلاند أن الولايات المتحدة طلبت تسليم الرجل الأوكراني (22 عاما) وتم اعتقاله لدى دخوله بولندا.

وتابع أن وزارة العدل الأميركية ضبطت أيضا 6.1 مليون دولار قيل إن قرصانا روسيا استولى عليها ببرنامج "آر.إيفل" واتهم بمهاجمة حوالي 3 آلاف هدف ببرمجيات الفدية.

وعرضت وزارة الخارجية الأميركية الاثنين مكافأة قيمتها مليون دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدى إلى تحديد هوية أو اعتقال قادة مجموعة "آر.إيفل" أو أي شخص متورط في هجمات تستخدم البرنامج.

وجاء ذلك بعد مكافأة مماثلة قبل أيام تتعلق بمجموعة القرصنة الإلكترونية "دارك سايد" التي تعتقد الولايات المتحدة أنها وراء هجوم على أكبر خط أنابيب وقود في الولايات المتحدة أدى إلى إغلاق العمليات بشكل مؤقت تماما.

واخترق القراصنة شبكة الكمبيوتر الخاصة بشركة خطوط الأنابيب وطالبوا بفدية بالملايين دفعتها الشركة.

> **200**
> مليون دولار تم دفعها كفدية حتى الآن خلال هجمات إلكترونية باستخدام برنامج «آر.إيفل»

وجذبت الهجمات التي استهدفت في الآونة الأخيرة شبكة الأنابيب النفطية وشركة لتعليب اللحوم ونظام البريد الإلكتروني لدى مايكروسوفت إكستشنج الانتباه إلى ضعف البنية التحتية الأميركية أمام القراصنة الرقميين الذين يبتزّون هذه الشركات العملاقة بمبالغ طائلة.

وتزداد جرائم الإنترنت، إذ أظهرت أحدث البيانات الصادرة في أكتوبر أنّ السلطات الأميركية تلقّت في النصف الأول من العام الجاري بلاغات عن 590 مليون دولار من المدفوعات المتعلّقة ببرامج الفدية، أي أكثر بنسبة 42 في المئة من إجمالي مدفوعات الفديات المعلنة من جانب المؤسّسات المالية في عام 2020 بأكمله، وفقاً لتقرير وزارة الخزانة الأميركية.